

اي القول بان تعاليم جسمه لا كيف واما المصنفون بالشمسية
للمو زمرهم غير سيرة بالعبارة فهم يحكون كما صرح به الرابع في
الفرقة وذكر العلامة الشريفة في اول شرح المواقف **كان**
قلت نحن يري الفقهاء يحكون بكلمات ليس فيها شيء من امور
التي عدده المصنف موجبات الكفر كما ذكره في باب الردة بانه لو
قال اني انا في الدنيا تعاليم في الدنيا تكلمت شعاعا مع ان اللام
وكران اصحابنا على ان رؤيته بعد ما في الدنيا جارية صدق
اما سمعا فاشبهت بعضهم ونعاه احدون وبهل يجوز في النام
الشيخي فضل لا وقيل نعم وانتم انه لا مانع من هذه الروية وان لم يكن
روية حقيقة **قلت** حكمهم بالردة في الكلمات مبني على انهم من احد
الامور المذكورة والظاهر ان التكرار في الميضية المذكورة بنا على دعوى
المكاملة ثقافا فانه منسوب النبوة بل على مراتبها وفيه مخالفة ما هو في
الدين وهو ان يبيد الله عليه وسلم فاعلم النبيين عليه وعليهم افضل الناس
وقس المصلين عليه ما يوافي من الكلمات وقابل فيها يظهر لك اخبارها
باصلامها اليه فضلها الحصف رحمة الله تعالى عليه والقول به في النبوة

الرجوع

الرجوع واذا اسند الى الله تعالى في فطره وانه النعمة والطف
البدن واذا اضيف الى العبد كان المراد به الرجوع عن المسئلة قال
الله تعالى تاب الله عليهم ليعتقوا اي يرجع عليهم بالتقيل والالتزام
ليرجعوا الى الطاعة والالتزام ودع في الشرح التزم على المسئلة
من حيث هي معيبة والاقلاع عنها في الحال مع العزم على التمسك
اليها اذا قدر عليها وقد المعصية لخروج الدم على المناجات والواجبات
والمدربيات وقد الحنة لخروج الذممة عن شرب الخمر مثلا لا يجوز
مبستة بل لا تتر اذن المضارة الدنيوية كالصداق ونفقة العقل والاختيار
الامال والبعض وقد الاقلاع في الحال لخروج الدم والعزم من ذلك
الاستحسان في الحال وقد العزم لخروج الاقلاع مع الدم على ما ينبغي
غير عزم على عدم النود واذا قدر عليها بشرط بعضهم في حقوق الناس
والمطالم وقد يقال الاقلاع في الحال لا يكون بدون ان دوام المعصية
وقيل هو واجب برأيه ولا يذم في اصل التوبة بشرط المعصية ان
لا يفا ذلك الذم وان يستديم على الذم وعندها ثابث شرط
يلا حصول التوبة واجبة لتعاقبها وتوبوا الى الله تحميا ايها المؤمنون

Copyright © King Saud University